مآلات الصراع الليبي المفتوح وتأجيل انضاج المرحلة الإنتقالية

د. فاطمة بقدي
جامعة الجزائر 03

الملخص:

تمر أكثر من سنة ونصف على اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر 2015 بين الفرقاء الليبيون وبعد أكثر من ست سنوات لم يتم الوصول إلى الحلول التوافقية التي تخرجهم إلى وضع سياسي واجتماعي جديد ومناخ الانسجام الداخلي بالنظر لعدم تطور ونضج الشروط المطلوبة لزحزحة القناعات، المصالح، الفواعل والتفاعلات على مختلف الأصعدة المجتمعية، الدولاتية، الإقليمية والدولية. لم تصل الأوضاع في ليبيا إلى نقطة التوافقات بعد، ما يدفع الدارس البحث في أسباب عدم نضوج شروط الحوار البيني، الذي يتم خارج الإقليم الليبي أو عبر الأقاليم الفرعية المختلفة على مستوى المنطقة المغاربية أو الخليج، أو برعاية اممية ومن الدول الكبرى.

الكلمات االمفتاحية: الانقسامات الداخلية–تعدد المبادرات السياسية– تناقض أدوار الفواعل– التنافس الإقليمي والدولي.

Abstract :

After more than a year and a half, the political agreement of the Skhirat on December 17, 2015 between the Libyan parties and after more than six years did not reach the compromise solutions that lead them to a new socio-political internal harmony. Due of the lack the required conditions to move the convictions, interests, actions and interactions at various levels of society, State, regional and international. The situation in Libya continues to escalate without reaching the point of agreement. The observer must study the causes of non-maturation of the conditions of the inter-dialogue, which is found outside the Libya across the various sub-regions of the Maghreb, the Gulf or the UN and the great powers.

Key words: internal divisions-multiple political initiatives- Actors contradictory roles- regional and international competition.

مقدمة:

لدراسة وتحليل الموضوع الليبي، هناك ضرورة للتطرق لأهم خمس متغيرات مفصلية متداخلة ومتقاطعة على كل المستويات الداخلية، الإقليمية والدولية وهي: **القبيلة، النفط، المناطقية، العامل الديني، المليشيا** والمصالح السلطوية المرتبطة بها، وتُساهم مُجتمعة في تغذية الصراع الليبي البيني وتُدخله في حلقة التطورات المتلاحقة في إطار الصراع المسلح المفتوح على السلطة ليتراوح بين الأيديولوجي –اسلامي، علماني–، بين القبلي والجهوي وبروز عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والميليشيات المسلحة، والتي اضحت لاعبا فاعلا في المعادلة السياسية الليبية الجديدة وتمكنت من التأثير في المشهد السياسي والأمني، على حساب بناء مؤسسات مستقرة. انعكس هذا المشهد على واقع ثنائي في المؤسسات الرئيسية السياسية والاقتصادية والأمنية، أدى لانتشار العصابات المسلحة والجماعات المتطرفة وسيطرة تنظيم الدولة في عدة مدن مثل درنة وسرت، والهجوم على مناطق انتاج النفط وتصديره في ظل بيئة أمنية فوضوية، وكذا، زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وعدم وصول القوى السياسية إلى توافقات للخروج من الأزمة، وعدم نضج أولويات المرحلة الانتقالية هذا ما يزيد من تعميق الأزمة السياسية بين مختلف الأطياف والنخب.

لقد اتخذت التطورات داخل ليبيا مسارين مهمين، مسار السلاح والعنف الممتد بدءا من الشرعية الثورية ومختلف المسارات المعقدة التي اتخذتها على الأرض، والمسار الثاني هو المسار السياسي السلمي، وهو المسار الأهم الذي يُعول الجميع على إنضاجه لإخراج ليبيا من الاقتتال، لكنه يتميز بالتعثر وعدم التوازن مع المسار الأول. وينتظر جميع المراقبون والفواعل المرتبطة بالشأن الليبي حلحلة وانفراج الأزمة ونضج المسار السلمي بالرغم من صعوبة تحقيق ذلك على الأرض لطبيعة النظام السياسي المُتأزم منذ الاستقلال وليس فقط بعد سقوط نظام القذافي، هنا تكمن اهم خصوصية للازمة الليبية هي التوازي والمزاوجة بين المسارين السياسي والعسكري في نفس الوقت، وتركز هذه الدراسة على أهم المعوقات المُواجهة لانضاج المسار السياسي الليبي.

المدخل النظري: يُعد المدخل الانتقالي، مدخل التحول الديمقراطي أحد أهم المدخلين لتحقيق تطورات مع ملاحظة أن مختلف المداخل النظرية تصلح لتحليل الوضع الليبي كمدخل العنف، العلاقة بين الدولة والمجتمع، مدخل بناء الدولة وغيرها بالنظر إلى السيولة التي يتميز بها الوضع وعدم نضوج مرحلة بناء السلم بالرغم من الخطوات المهمة التي تم قطعها في المسار السياسي لكن صفة السلمية تتذبذب كثير بالنظر إلى تنامي وسيطرة مسار العنف والاقتتال على الأرض.

أولا: مدخل الانتقال الديمقراطي: يُعد مدخل التغيير والتحول السياسي أحد العناصر الأولى للتحول الديمقراطي المرتبط بدراسة النظام السياسي ومؤسسات الدولة، حتى 2014 لم تتضح في ليبيا الشروط اللازمة لبناء اتفاق مبدئي حول مستقبل البلاد بين مختلف الأطراف بالنظر للاستمرارية والقطيعة في الوضع وعدم نضوج شروط الخروج من العنف السياسي. ويمكن ارجاع ذلك إلى العديد من المؤشرات منها:

1- الموروث السياسي: بين الاستمرارية والقطيعة: تعاني ليبيا فراغا بالجمع (جغرافي، سكاني، سياسي، مؤسساتي، السلطة والأمن)، خاصة فراغ الدولة إذ تُصنف كدولة افتراضية فاقدة للشرعية، بالنظر لمحاولة وضع بُنى سياسية دون أن يفرض سلطة على كل البلاد، أحد الشروط الأولية لتكوين الدولة-الأمة. منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، سعت ليبيا لبناء دولة مدنية ذات مؤسسات ديمقراطية ولكن بعد سبعين عاما تدنت للدولة الفاشلة أو اللادولة، وبين مصطفى التير عالم الاجتماع الليبي كيف ساهم العسكر والجيش في عرقلة تطور الأجهزة الوسيطة التي لابد من تبنيها في المجتمع لكي تنجز عملية التحول السياسي، إن الحكومة الحديثة في ليبيا اتخذت قرارا بعرقلة مسيرة الحراك السياسي والاجتماعي المهم غداة انسحاب إيطاليا من البلاد وانعدم التطور الديمقراطي([1]).

كما مثلت ثورة 17 فيفري 2011 قطيعة جذرية مع النظام السابق على كل الاصعدة، مع استمرار البُنى والفواعل والادوار المرتبطة بديناميكيات نظام القذافي، إذ عوضت الميليشيات

الثورية بعد 2011 اللجان الثورية للنظام السابق. وهنا تكمن الاستمرارية، فلم يحمل الثُوار السلاح من أجل الوصول إلى الديمقراطية، إذ لا يملكون فكرة واضحة عن النظام السياسي وأدواره ومعنى المؤسسات الديمقراطية وإنما يتلخص منظورهم في تحقيق مطالب آنية اجتماعية واقتصادية، فتعددت الأطراف، الأهداف وانعدمت الرؤية الواضحة التوافقية منذ البداية، هذا ما يوحي بعدم تحول "الوعي السياسي الليبي". لكن التحليل المتأني الطويل الأمد، حسب لويس مارتيناز Luis Martinez المتخصص في الشأن الليبي أن دروس التاريخ تعلمنا أن الحروب الأهلية لا تؤدي إلى الديمقراطية، إلا في حالة وجود آليات للتفاوض- التسويات الداخلية، أو يتم فرضه من الخارج وكلا السيناريوين غير واردين في ليبيا حسبه، خصوصية التجربة الانتقالية الليبية باستمرار ممارسات النظام السابق(2)، وهو ما يستمر في تعقيد الوضع في ليبيا.

يمكن إرجاع الاستمرارية في الوضع الليبي إلى طبيعة النظام السياسي ما قبل وما بعد الاستقلال، أي الملكية السنوسية ونظام القذافي إذ لم تتطور الدولة الأمة وعانت أزمة انفصام حقيقي بين متطلبات الداخل الذي يرفض ويخاف المنظومة الدولاتية statelessnessوالمتطلبات الخارجية المرتبطة ببيروقراطية الإدارة وتمثيل مصالح الشركات النفطية الأجنبية والتمثيل في إطار العلاقات الدولية، وشكلت الدولة والجيش أهم عوائق الثورة الليبية، واستمر ذلك في الوعي السياسي الموروث عن الفلسفة الثورية للقذافي.

مثلت انتخابات 2012 الدخول في المراحل الأولى للمرحلة الانتقالية مما كان يعني تفكيك الميليشيات وإنشاء قوى وطنية كأهم تحدي للمرحلة الانتقالية الليبية، لكن التطورات لم تؤد بأطراف للتفاوض والتسويات والتوافقات في العملية السياسية لإنضاجها وإنما المواجهة البينية. مثلا تم سن واستعمال "قانون العزل السياسي" بشكل اعتباطي للتذكير بليبيا الثورية ذلك أن نجاح الميليشيات في الضغط على الحكومة وفرض قانونهم عليها لا يعبر عن القطيعة مع النظام السابق.

2-إشكالية البعد القبلي والدولة-القبيلة: تُعد القبيلة ظاهرة اجتماعية ضاربة في التاريخ العربي، وقد خضعت بنيتها لعدد من التغيرات والصدمات نتيجة التحولات التي فرضتها الحياة العصرية، وبخاصة مع نشأة الدولة وتغير أسس الانتماء ونشأة المدن وتحديد المجالات الجغرافية وضبطها. لكن ذلك لم يمنع وجود مستوى من الانسجام القبلي مع التغيرات الجديدة ومتلائمة معها أحيانا، ومتمردة عليها أو مناهضة للهويات الاجتماعية الوافدة، أحيانا أخرى. لقد حافظت القبيلة في المنطقة على خصائص الحرية والاستقلالية والتضامن الداخلي، واندمج الوعي القبلي في أغلب الأقطار إلى مجرد روابط اجتماعية تحافظ على إعادة إنتاج القيم الاجتماعية، وتساعد الأفراد وتدعمهم، في حال عجز المؤسسات الحديثة الناشئة(3). وقد مرت التركيبة القبلية في ليبيا، بتطورات متعددة، منذ عام 1853، بظهور السنوسية كحركة دينية إصلاحية، في إقليم برقة، وسعت للقضاء على بعض النزاعات القبلية عبر قيامها بوساطات وعمليات صلح ثم توسعت الحركة وانتشرت في جهات الغرب والجنوب. أما بعد الغزو الإيطالي، عام 1911، فقد عرفت القبائل الليبية حركة تضامنية مهمة أدت إلى توحيد حركة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال.

لقد شجع نظام ما بعد 1969 الإعتراف بالمُعطى القبلي، وارتكازه عليه في خطابه الشعبوي ويمكن التمييز بين القبيلة Tribalisme والنزعة القبلية Tribalisation فالقبلية تمثل تجسيدا لا واعيا للقبيلة سرعان ما يتحول إلى نزعة تهدف إلى إعلاء الانتماء القبلي وجعله هوية المجتمع المحلي والهدف هو مَأسَسَة اشتغال البناء القبلي في المجتمع، انطلاقا من سلسلة إجراءات تهدف إلى تغليب الولاء للبنية القبلية وهويتها الثقافية والاجتماعية على الولاءات الأخرى(4). ما جعلها تقوم بأدوار المجتمع المدني، بل هي في قلب نموذج "المجتمع العادل" الذي أسسه القذافي. لذا، تميزت الحقبة التاريخية الحديثة والمعاصرة لليبيا بحضور مكثف للتحالفات القبلية، وبين الدول التي عرفتها. ومنه، لا يمكن دراسة ممارسة السلطة، بمعزل عن الظاهرة القبلية، التي كان لها دور مؤثر وفعال في الأحداث، إذ استغلها نظام القذافي عن طريق اختراق المجموعات الكبرى النافذة، بتقديم الامتيازات المادية والمعنوية إلى

بعضها، وهمش بعضها الآخر، مثيرا الخصومات التنافسية داخل كل مجموعة قبلية، للتحكم فيها وإضعافها وضمان ولائها(5).

العلاقات بين الدولة والقبيلة من أهم إشكاليات البناء المغاربي سياسيا وفي ليبيا ذات الخصوصيات السوسيو-سياسية تحديدا، بالاعتماد على قوى غير مؤسساتية لحكم البلاد وهو مرتبط بالفشل والضعف التاريخي للدولة الليبية، وكذا ارتبط بشروط بناء الدولة منذ العهد العثماني ثم الاستعمار الإيطالي إذ أعاق هذا الأخير بناء الدولة إذ حول الطريقة السنوسية إلى منظمة ضد القبائل الرافضة للاستعمار،-مع الوقت تحولت للحركة الوطنية- ومنه فتح إمكانية تقوية تأثير القبيلة بالنظر إلى المساهمة في مقاومة الاستعمار، كانت هناك مفارقة في ليبيا إذ تمثلت الحاجة للدولة إداريا للتعامل مع الشركات الأجنبية والمجتمع الدولي والعلاقات القبيلة-الأبوية للتعامل مع المجتمع، وقد تم التعايش بينهما في فترة الملكية السنوسية، أساسا استعمال الزبونية والعلاقات العائلية كوسيلة لإدماج النُخب في الدولة، إذ سمحت الزبونية بترسيخ نظام السنوسي وخلق الشرعية المعكوسة أي أزمة في النظام المَلكي، ذلك أنه في إطار سياسة الزبونية تم إدخال الزعامات الجهوية-المناطقية في جهاز الدولة لكن الأمر زاد تأزما مع بسبب عدم استقرار الحكومة المتكونة من مختلف الجماعات والقبائل، وقد سقطت الملكية في 1969 لأنها لم تستطع حل إشكالية تحديد البُنى السياسية واعتمادها على القبائل للحصول على الشرعية وللحفاظ على سلطة الدولة وعدم الاهتمام بالتحول المجتمعي لتقوية الدولة وإنما تقوية وترسيخ الأسس الاجتماعية للزبونية والقبيلة والنظام السنوسي إذ كانت البُنى المُؤسساتية على أسس قبلية(6).

3-الأعراق الليبية المختلفة: تتجانس ليبيا عرقيا ودينيا بدرجة كبيرة، فمعظم الليبيين من العرب، ويمثل غير العرب أقل من 10 % من السكان، منهم الأمازيغ والطوارق والتبو، مارس نظام القذافي سياسة ادماجية لعقود طويلة من الزمن من أجل الدمج للجماعات الثقافية غير العربية ضمن بوتقة الصهر العربي، أدى ذلك إلى قمع إضافي للأمازيغ علاوة على ما واجهوه وبقية الليبيين من ديكتاتورية وتسلط القذافي. لقد سارع الامازيغ الى إلى

الالتحاق بالثورة ضد النظام وشاركوا فيها بفعالية، والتي مثلت لهم مجالا وفرصة للتمكين. وتراوحت مطالبهم بين إبراز الهوية والثقافة الخاصة باعتبار الأمازيغية لغة رسمية أو وطنية، والمناداة بتمثيل نسبي في الحكومة ومؤسسات النظام السياسي الانتقالي(7). ان استيقاظ الوعي الجمعي القبلي–العرقي للأمازيغ، التبو والطوارق هو محاولة التموضع ضمن المزاج الليبي العام –بين الجهوية والقبلية– لإيجاد مكان ضمن الخريطة الاجتماعية الليبية الجديدة– القديمة قيد التشكل، إذ ينتشر المكون الأمازيغي في مناطق الجبل الغربي وغدامس، وكذلك للطوارق حضور سياسي قوي في الجنوب، أما مشاركة قبائل التبو القوية في ثورة 2011 في الجنوب جعل حضورهم قويا في المشهد السياسي والاجتماع والدخول في التنسيقات المختلفة(8).

4– المناطقية: تحديات الجهوية والفدرالية: منذ سقوط نظام القذافي ما يزال النقاش والجدال قائما حول شكل الدولة الجديدة ومضمون العلاقة بين السلطة المركزية في العاصمة والمناطق الجغرافية المختلفة. مازالت الفديرالية والجهوية تحديات لا يمكن تجاوزها، ليس فقط أثناء الانتقال الديمقراطي، بل في مستقبل الدولة أيضا. وقد عرفت ليبيا تجربة الفيدرالية ما بين عامي 1951–1963 وتم التخلي عنها من لأسباب اقتصادية وسياسية، ما مثل عاملا مهما في تحقيق قدر كبير من الاندماج والتأسيس لبناء هوية وطنية، فبالرغم من سياسات القذافي التي ألحقت الضرر بمناطق معينة من ليبيا دون غيرها، فإن ذلك ليس بمبرر للمناداة بالفديرالية (9).

5–الإقتصاد: كان الدخل الوطني الخام حوالي 41.14 بليون دولار متوسط الدخل السنوي والذي كان قد تدهور من 12.250 في 2014 إلى 7.820 منذ 2014، مأزق وتدهور الإقتصاد الليبي، تعاني ليبيا من عجز الميزانية بحوالي 60% من الدخل الوطني الخام في 2016، ما أدى إلى عجز المالي ما إستنزف الاحتياطات الخارجية والذي انشطرت من 107 بليون في 2013 إلى 56.8 بليون نهاية 2015. وقد تراجع انتاج خام النفط إلى أدنى المعدلات في 2015، فيما انهارت أسعار النفط في منتصف 2014، ارتفع معدل التضخم إلى 9.2% ما

أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء ب13.7% منها ارتفاع أسعار الطحين بخمس مرات ([10]). جاء ترتيب ليبيا في التنمية الإنسانية في 2015 في 94 بعدما كان 53 في 2010 ([11]).

6-المليشيات وانتشار السلاح: يعد متغير انتشار السلاح بمثابة المتغير العالي الدلالة لفشل الحل السياسي في ليبيا، أصبحت ليبيا ملجأ للعديد من المتشددين الذين كانوا يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في إفريقيا والعراق وسوريا، ما أصبح ينذر بتحولها إلى قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضد دول الجوار. كما يمكن أن تتحول إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح، وكذا خطر حدوث موجات نزوح كبيرة بسبب تدهور الأوضاع ([12]). ما ساهمت في بروز الكثير من الجماعات والكتائب المسلحة التي استغلت ضعف الدولة لبسط سيطرتها، وخاصة تأمين الحدود لتأمين المزيد من الأسلحة، كما أن عسكرة الانتفاضة وفرت الظروف المواتية للحرب الأهلية، وتنامي هذه التجارة، وكما أن التدخل العسكري شجع على المزيد من توريد السلاح، إذ تصل حسب بعض التقديرات إلى ما بين 22 و28 مليون قطعة- تكفي لتسليح أكثر من سبع جيوش إفريقية-، ووجود أكثر من عشرة آلاف تاجر سلاح في ليبيا ([13]). ومنه من أهم شروط الحل هو تجاوز الشبكة العنكبوتية للأسلحة.

ثانيا: المستوى الليبي البيني: "عسكرة الدولة والصراع السياسي المفتوح" لقد أثر الموروث السوسيو-سياسي والحالة الاقتتال الداخلية على شكل وتفاعلات العملية السياسية الليبية التي تميزت بالتعثر والتأزم والعسكرة، ذلك أن النخب الليبية فشلت في الاتفاق حول شكل الحكومة المرجوة ووجود الميليشيات العسكرية والتهديد الإرهابي لم يجمع الفرقاء الليبيين، ما زاد تأكيد خاصية التعقيد للأزمة. كما تتقاطع الأبعاد والمصالح القبلية والجهوية والأيديولوجية والتدخل الإقليمي والدولي. وقد عبر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق عن ملامح الأزمة الليبية في أبعادها الجهوية والقبلية والفكرية وحتى الإقليمية بتدخل فواعل إقليمية في تعيين شخصيات داخل المجلس والحكومة. مثل الإشكال الذي وقع عند اختيار وزير الدفاع المهدي البرغوثي المنحدر من أكبر تحالف قبلي في الشرق الليبي لمنصب وزير الدفاع في حكومة الوفاق كما أنه شارك في ثورة 17 فيفيري 2011 وهو أحد أهم قادة

المحاور القتالية في بنغازي([14]). لذا فآخر فرصة هي التوصل لوقف إطلاق النار بين مختلف الفواعل إلى العملية السياسية ذلك أن النقطة المهمة القوية في الشأن الليبي هي فكرة الحل النهائي للأزمة لن يكون عسكريا وإنما سياسيا، أي يعني أنه لا بديل للحوار والمفاوضات([15]).

وقد شهد الصراع الداخلي طيلة السنوات الست الماضية مراحل مختلفة وأقطاب صراع متعددة لتستقر اليوم على ثلاث قوى أساسية تتدافع لحسم الأمور السياسية والعسكرية لصالحها، وقد كتب الباحث المهدي ثابت عدة مقالات في مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية حول تطورات الأزمة الليبية خاصة في الثلاث سنوات الاخيرة، إذ يرى أن الخلافات في ليبيا انطلقت أساسا بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام في جويلية 2012، وهذا طبيعي بالنظر إلى أن البلاد لم تعرف أي شكل من أشكال التعدد طيلة نصف قرن (42 سنة). ولكن المنعرج الخطير والحقيقي للصراع الحالي حسبه، ابتدأ بعد الإنقلاب في مصر مع إعلان خليفة حفتر عن انقلاب أبيض في طرابلس والذي هرب على إثره إلى المنطقة الشرقية وأعلن بعدها عن انطلاق عملية الكرامة المدعومة ماليا وإعلاميا وعسكريا من دولتي مصر والإمارات ([16]). تتمثل أهم أطراف الصراع في ثلاث تيارات أساسية:

1-حكومة الوفاق وأنصارها من الكتائب العسكرية والتشكيلات السياسية من أحزاب ومجالس محلية ذات القوات الأكثر تنظيما والأسرع تمددا لأنها تمتلك استراتيجية عمل واضحة ومدعومة أمنيا وأمميا، تسيطر على العاصمة طرابلس بما تمثله من رمزية سياسية وإدارية وتعمل على التمدد أمنيا وعسكريا للسيطرة وبسط النفوذ على الأرض لتكتمل شرعيتها. على المستوى السياسي، يُعاني المجلس الرئاسي من عدم التجانس والخلافات العميقة. اقتصاديا، عجزت حكومة الوفاق عن حل أهم المشكلات الاقتصادية كمشكلة السيولة وانهيار سعر الدينار. رغم أن اتفاق الصخيرات جاء نتاج ترتيبات دولية وليس حوار ليبي ليبي لكنه الخيار الآمن، في إطار استراتيجية الإنهاك الشامل تعمل الأطراف الدولية ليخضع الجميع في النهاية للترتيبات الدولية المراد تركيزها في البلاد، بداية بتجفيف منابع المال على الجميع بما في ذلك حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بالشرعية الدولية ([17]).

2- التيارات السياسية والكتائب العسكرية المحسوبة على خط فيفري والرافضة لاتفاق الصخيرات أو لديها تحفظات عليه وهي القوى الموجودة في غرب البلاد وجنوبها، وهو الخط الأقوى على الأرض بما يمتلكه من ترسانة عسكرية وقوة بشرية مُدربة ومنتشرة في أغلب مناطق، إلا أنه يُعاني من خلافات عميقة لأسباب عديدة سياسية ومناطقية ما سهّل عملية اختراقه من الداخل والخارج إلى درجة الإقتتال بين بعض مكوناته. ويرى المتتبعون أن المشكلة التيار الأساسية هي غياب العقل السياسي، الافتقاره لاستراتيجية عمل واضحة تقرأ جيدا موازين القوى الحقيقية في أبعادها الداخلية والإقليمية والدولية، ما مكّن بقية الأطراف التمدد اكثر وسط خلافاته وعدم استفادته من خبراته السابقة، يغيب المشروع الجامع لمختلف مكوناته السياسية والعسكرية والجهوية ونتيجة الإنهاك الذي لحقه بفعل الصراعات العسكرية والسياسية العديدة. كما أنه لا يملك مساندة قوية من الخارج كطرفي الصراع الآخرين وهو ما انعكس على أدائه داخليا([18]). وعليه الإقتناع بضرورة التوافق مع مختلف المكونات السياسية وإلا سيجد نفسه خارج المشهد .

3- تيار الكرامة، تيار الخيار العسكري بقيادة الجنرال خليفة حفتر المُسيطر على الشرق الليبي، يسنده سياسيا برلمان طبرق وحكومة الأزمة التي يرأسها عبد الله الثني والموجودة في مدينة البيضاء، لهذه القوى خلافات جوهرية وصراعات داخلية وهو ما جعلها عاجزة عن إحداث اختراقات حقيقية في المشهد بما يقلب موازين القوى لصالحها، عجز حفتر عن التمدد عسكريا وسياسيا في بقية مناطق البلاد لأنه ضعيف عسكريا ويفتقر للرجال وللضباط العسكريين المحترفين إذ أن أغلب منتسبيه من شباب غير المُتمرس لم يشارك في الثورة ضد القذافي، ما أثر على عدم حسم أهم معركة يخوضها منذ 2014. لولا الدعم الأجنبي الكبير مصر والإمارات لاندثر هذا التيار، كما جلب عناصر النظام السابق من عسكريين وأمنيين لتعزيز صفوفه ومرتزقة من التبو التشاديين ومن حركة العدل والمساواة السودانية. كما يحاول حفتر التمدد نحو الجنوب مستعينا بالطيران الأجنبي الذي يقصف أهدافا لسرايا الدفاع عن بنغازي ولبعض المواقع التابعة لكتائب من البنيان المرصوص في منطقة الجنوب في إطار

خطة بث الفوضى وخلط الأوراق تمهيدا لفرضه في أي اتفاق سياسي قادم بعد فشل فرضه عسكريا بإشراف النظام المصري بدعم إماراتي كامل[19]. وقد نجح هذا التيار المدعوم أجنبيا إحداث الفوضى وتشتيت الجهود لحل الصراع، ما أطال أمد الأزمة وزاد في تعميقها، لأن حفتر يريد أن يلعب دورا كبيرا، وعملية سيطرة سرايا الدفاع عن بنغازي على الحقول النفطية في المدة الأخيرة والتقدم شرقا إلى حدود اجدابيا (أول مدن إقليم برقة من جهة الغرب) قبل أن يفرض عليها التوقف كانت رسالة لحفتر بأن أي عقوق للجهات الداعمة قد تكلفه خسارة كل شيئ، كما تم اثبات أنه لا يمكنه الصمود في غياب الدعم الأجنبي[20].

تعرف هذه القوى الثلاث حالة من الإنهاك الشديد والضعف في الوسائل والإمكانيات نتيجة عوامل عديدة أساسها الإستراتيجية الدولية التي عملت لسنوات على الوصول بالجميع إلى حالة الضعف دون تَمكن أي جهة من حسم الصراع لصالحها للتحكم في مجريات الصراع وتوجيهه بالشكل الذي يمكنها من السيطرة على جميع الأطراف ومن فرض تشكيل الدولة الجديدة في ليبيا وفق مصالح القوى الكبرى [21]. توجد نقطة مهمة اخرى، هناك من يعتبر أن الصديق الكبير محافظ البنك المركزي هو الحاكم الفعلي لليبيا وأن علاقته المتينة بالولايات المتحدة الامريكية التي تمسك بأهم ورقة في الأزمة الليبية، ذلك أن المال لن يسيل لأي طرف قبل أن تستقر له الأمور بالكامل وهي سياسة محافظ البنك المركزي[22]. إن حكومة الوفاق من خلال أدائها تسعى لإشراك كل المكونات السياسية في بناء الدولة الجديدة، وعد الإقصاء في هذه المرحلة البراغماتية السياسية بمفهومها البناء والإيجابي يحسن قراءة الواقع الدولي والإقليمي سيجد نفسه خارج المعادلة.

5-الإرهاب وتنظيم الدولة: في 12 ماي 2016 انطلقت عملية عسكرية البنيان المرصوص المتكونة من مجموعات مسلحة من مدن ليبيا الغربية على رأسها مصراتة، من أجل إخراج تنظيم الدولة من مدينة سرت الساحلية وسط البلاد، وهي القوات المدعمة من طرف حكومة الوفاق الوطني المدعومة دوليا، بإلحاق الضرر الكبير به، وقد حسمت المعركة بشكل كبير مع دخول الأمريكي على الخط بتوجيه ضربات جوية ضد التنظيم بطلب حكومي ليبي الذي

سعى التنظيم إلى جعل سرت عاصمة بديلة أو معتقلا بديلا عن الرقة السورية والموصل العراقية وتكمن أهمية المدينة في موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب الليبي أي تشكل منتصف ومنعرج بين أطراف الصراع على السلطة ما بعد نظام القذافي، ففي الغرب توجد فصائل مسلحة كبيرة محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، وخصمهم اللدود في الجهة الشرقية المقابلة الجنرال المتقاعد خليفة حفتر([23]).

يُصنف ما يجري في سرت ضمن الحرب على الإرهاب وهي تختلف عن عملية الكرامة التي أطلقها حفتر منذ 2014 ضد الجماعات الإسلامية في المدن الشرقية كبنغازي ودرنة لاستهداف جماعة أنصار الدين الموالية لتنظيم القاعدة المصنفة دوليا في خانة الإرهاب وكذا فصائل أخرى ساهمت بفعالية في ثورة 17 فيفري 2011 ضد نظام القذافي وهي امتداد لفجر ليبيا مما يشكل شكوكا حول أهداف حفتر الحقيقية من العملية. كما أن تحالف كتائب الثوار في المدن الشرقية مع جماعة أنصار الشريعة عقد من الحسابات الداخلية لكل طرف، والمعضلة التي تشكلها حالة أنصار الشريعة هي التجذر الداخلي في المدن منذ فترة القذافي كدرنة وانتماء مقاتليها إلى قبائل محلية ما يعني صعوبة الحسم العسكري معها مثل داعش كما يتنافس التنظيمين داعش وأنصار الشريعة كما جبهة النصرة والتنظيم في سوريا هذا ما يطيل من أمد معركة حفتر في الشرق أكثر فأكثر([24]). طبيعة الصراع على السلطة سيطر تنظيم داعش على مدينة سرت في فيفري 2015 ما جمد الصراع مرحليا على السلطة بين معسكري حفتر وفجر ليبيا الذي وصل إلى صدام مسلح بين الطرفين في ماي 2014 ما تبعها من عملية الكرامة في بنغازي ومحاولة الانقلاب على المؤتمر الوطني العام في طرابلس، كما أنه أعلن صراحة حربه على جماعة الإخوان ما اعطى سببا استباقيا لتحالف فجر ليبيا بشن حملة عسكرية على العاصمة وطرد كتيبتي الصواعق والقعقاع المنتميتين إلى مدينة الزنتان والمحسوبتين على حفتر. ويرجع التنافس على السلطة بين الطرفين إلى الأسباب الداخلية المرتبطة بالصراعات القبلية التاريخية بين الشرق والغرب، والاقليمية المرتبطة بالصراعات الداخلية في الدول المجاورة التي شهدت ثورات، والأهم هو العامل

النفطي الذي يُفسر ببساطة السيطرة على منشآت النفط يعني السيطرة على تدفق العوائد المالية ومنه التأثير على الموقف السياسي والأمني، رسم هذا التنافس الحدود التاريخية بين طرابلس وبرقة وهما منطقتان في حقبة الاستعمار الإيطالي اندمجتا مع فزان في الجنوب حين استقلت ليبيا(25). يتمثّل خطر تنظيم داعش كونه امتداد للتنظيم في العراق والشام بعدما تم طرده من هناك، والقدرة على التنسيق والانتشار في المنطقة خاصة مع التنسيق مع تنظيم بوكو حرام في نيجيريا وانصار الشريعة في شمال افريقيا(26)، لكن قوات البنيان المرصوص المدعومة من حكومة السراج حصلت على التقدم الكبير للقضاء على تنظيم داعش في سرت ما ينبئ بانقلاب عديد المعادلات خصوصا ضد عملية الكرامة التي يقودها حفتر(27).

ثالثا: التقاطعات الإقليمية للأزمة الليبية: ليبيا جزء من المعادلة العربية الإقليمية، وفي ظل الانقسام والواقع العربي المتأزم، تغيب استراتيجية اقليمية موحدة حولها، هناك تباين وتردد المواقف، خاصة دول الجوار الليبي ذات المخاوف من الانخراط العسكري في الأزمة لمحاربة التنظيمات المتطرفة الإرهابية، ودول الخليج المفضلة للتغيير الثوري عن طريق تقديم الدعم لعملية فجر ليبيا، أو لعملية الكرامة.

1-الجوار المغاربي: يعتبر عبد النور بن عنتر، المتخصص الاستراتيجي في الشأن المغاربي، أن النظام الإقليمي المغاربي مرتهن لصراعات ما دون الحرب، مُصنفا ليبيا ضمن وحداته المُتسمة بالتغيير مقارنة بالوحدات الأخرى المُتسمة بالاستمرار ويخضع المغرب العربي للتفاعلات والتأثيرات القادمة من ثلاثة نظم فرعية: المشرق، غرب المتوسط، الساحل، وعليه، فشبكة العلاقات التي تنخرط فيها وحداته مُعقدة ومتعددة الأبعاد، وتتسم بتنوع العوامل المُؤثرة فيها، حسب التوجهات الحاكمة لهذه الدوائر الإقليمية الثلاث(28). كما لم تطور ثقافة أمنية مغاربية تجمع بين مختلف الثقافات الوطنية المتشابهة في بوتقة واحدة، وجود انفصام في الشخصية الأمنية المغاربية والعربية بالعموم، امن إيجابي على المستوى الإقليمي الأوسع "المتوسطي" وأمن سلبي مغاربيا، وتتحاور فرادى مع الناتو وأوروبا بشأن التحرك العملياتي

المشترك بين قواتها والقوات الأورو–أطلسية، بينما هذا منعدم فيما بينها. ومع تداعيات الحراك العربي لم تحدث تحولات سياسية على مستوى الدائرة الأمنية، فما تزال بيئة "هوبزية" مصغرة بينيا، و"كانتية" مصغرة في العلاقة مع الآخر.

أما تداعيات الأزمة الليبية مغاربيا، فهي لا تُؤثر على التوازن السائد لكنها وترت العلاقة بين الجزائر والمغرب بحكم الحدود، ترى الجزائر الأزمة الليبية تهديدا لأمنها القومي، وتتخوف من انتقال الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية في الساحل، كما أصرت على الحياد منذ البداية بالنظر إلى العوامل التالية: رفض التدخل الأجنبي، مهما كانت الذريعة بحكم الحدود المشتركة، والاقتناع أن الانحياز يقحم في الصراع. أما المغرب، فبحكم الجغرافيا لا يرى الوضع في ليبيا تهديدا مباشرا لأمنه القومي، وبالتالي له مناورة أكبر من الجزائر، كما أن الامتدادات الساحلية للأزمة الليبية لا تؤثر على أمنه. هذا ما يفسر اختياره معسكر التدخل لخدمة مصالح مغربية عليا هي حصد مزيد من الدعم بشأن الصحراء الغربية، ما يُعد تعميق الهوة ولو ظرفيا بين الجزائر والمغرب أحد أبرز التداعيات الاستراتيجية للأزمة الليبية. توجد تقاليد إقليمية مرتبطة بالاتفاق الضمني حول الالتزام بالحد الأدنى بسياسة ضبط النفس وعدم وصول التوترات إلى المواجهة "تسقيف التوتر"، بوجود الحد الأدنى للتعاون بينها.([29]).

2–تجاذب المبادرات الإقليمية: تنعدم الرؤية الموحدة للحل في ليبيا كذلك على مستوى دول الجوار الإقليمي وغيرها ويمكن تصنيفها إلى العديد من المحاور منها: المحور الأول الداعم لمعسكر الشرق المتكون من مصر الإمارات خصوصا، ينطلق من معاداة جماعة الإخوان أي مخرجات الوضع الداخلي المصري وجه وحدد خياراتها بالشأن الليبي. المحور الثاني الداعم لمعسكر فجر ليبيا خاصة قطر والسودان وكذا تركيا التي تعد طرفا إقليميا مؤثرا لا يمكن تجاهل نفوذها وهو الداعم للإخوان في المنطقة العربية وكذا ليبيا. أما المحور الثالث فيتمثل في دول الحياد تونس الجزائر والمغرب مع اختلاف أسباب وطبيعة الحياد تجاه

الوضع الليبي، أساسا مدركات التهديد المتمثلة في هواجس انتقال الفوضى في ليبيا إلى تلك البلدان أو إليها. فالمغرب رعت اتفاق الصخيرات، تونس احتضنت ولادة حكومة الوفاق الليبية والجزائر ترفض التدخل العسكري في ليبيا وكذا تتبنى الحياد الإيجابي تجاه كل أطراف الصراع ([30]).

يرى عبد النور بن عنتر، أنه وبالرغم من تعدد المبادرات والمسارات والأطراف المحلية والإقليمية والدولية، لا توجد تسوية سلمية للشأن الليبي، إذ لا يساهم هذا التعدد في تسوية الأزمة لأن أطراف الصراع المحلية لها تفضيلات سياسية متباينة لهذا الطرف أو ذاك حسب المصالح الآنية وتموقع خصومها([31]). كما يرى تناقض أفضلياتها، فمعظم الأطراف الإقليمية مرتبطة بأحد المُعسكرات الداخلية،لم تأخذ مسافة متساوية مع الأطراف الليبية المتناحرة، يوجد بالأساس خلاف إقليمي حول طبيعة التسوية في ليبيا، وكانت كل الأطراف الإقليمية تنادي بضرورة الحل السياسي لكن بعض تصرفاتها توحي عكس ذلك، حيث تدعم عسكريا أطرافا ليبية ضد أخرى، أو التدخل العسكري في الصراع الليبي البيني، هذا ما يبرز الخلاف والتنافس بين الأطراف الإقليمية، إضافة إلى ان التسوية السياسية في حد ذاتها لها عدة مسارات تفاوضية إقليمية، أساسها: جزائرية، مغربية، مصرية([32]). هذا ما يُساهم في تشتيت الجهود الإقليمية كما يُقدم لليبيين فكرة عن تعدد المسارات الإقليمية للحل ومنه تشتيت الجهود الداخلية كذلك.

3- حركية المنظومة الخليجية: الملاحظ أن بعض دول الجوار ترفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية الليبية لكنها في نفس الوقت متورطة فيه على مختلف المستويات عن طريق الدعم العسكري واللوجيستي والاستخباراتي والتقني لخليفة حفتر، ووصل بها الدعم إلى حد مشاركة طائرات من طرفها نفذت غارات جوية على القوة المناوئة لحكومة طبرق في العاصمة الليبية طرابلس في اوت 2014 بالرغم من نفيها الضلوع في تلك الغارات. في نفس الوقت، تدعم دولة أخرى الثوار الإسلاميين والجماعات المتطرفة بالمال والسلاح ([33]).

4- المساعي الإقليمية لحل الأزمة الليبية: تتمثل أهم دوافع المبادرات هي العمل على سد حالة الفراغ السياسي في ليبيا، تقريب وجهات النظر بين الأطراف وتعزيز مسار التحول الديمقراطي. وانتقدت الجزائر وبشدة كثرة المبادرات حول ليبيا الى درجة تعارضها وتناقضها وهي البلد الذي يعمل على إقامة الحوار بين الفرقاء في ظل التعقيدات المحلية والإقليمية، حيث استقبلت جولات من الحوار بين الفرقاء الليبيين الذي أدى إلى اتفاق الصخيرات في المغرب، مثل القائد العسكري خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق الليبيى فايز السراج ورئيس مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق عقيلة صالح لإجراء المباحثات للحلحلة في الشأن الليبي ([35]).

شكل إعلان تونس المشترك لحل الازمة الليبية المُوقع في 20 فيفري 2017 بين الجزائر **وتونس ومصر** لدعم التسوية السياسية الشاملة في **ليبيا**، إذ أكد على تحقيق المصالحة برعاية دول الجوار **و**الأمم المتحدة والتمسك بالحل السياسي، ورفض الحل العسكري والتدخل الخارجي في ليبيا([36]). للدفع بالعملية السياسية والخروج من حالة الجمود. وحسب مرتكزاته الست، فهو يسعى لإكمال العملية السياسية المرتبطة باتفاق الصخيرات الإطار المرجعي، وبرعاية الدول الثلاث وكذا الرعاية الاممية، والعمل على لم الشمل الفرقاء الليبيين. على هذا المستوى، لا يتم النظر للأزمة الليبية كشأن داخلي، بل ذات تداعيات في محيطها، ما سيؤدي إلى اضطرابات مختلفة، من هنا فاستمرار الأزمة الليبية او ايجاد تسوية لها سيؤثر سلبا أو ايجابا على دول الجوار على كل المستويات، الامنية، الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية بسبب نفاذية الحدود. إما ايجاد الحلول او الغرق في الأزمة بصوملتها([37]). رغم تركيز المبادرة على الاستحقاقات الإجرائية لإنهاء حالة النزاع المسلّح والانقسام السياسي والمؤسساتي إلا أن أهم مشكل هو مدى قبول المعسكر الشرقي لها، وهو المُقرب للطرف المصري الّذي لا يُبين استعداده للضغط على حفتر. كما أن وجهات النظر التونسية والجزائرية لا تبدو متقاربة مع تلك المصرية في ما يتعلّق بمستقبل العمليّة السياسية،

وخاصة حجم ودور كل طرف من أطراف المشهد في ليبيا. إن الفشل المحتمل لهذه المبادرة يطرح استئثار قوى أخرى متحفزة بهذا الملف وإدارته وفقا لمصالحها وأطماعها([38]).

رابعا: حدود أقلمة الصراع الدولي في ليبيا

1- المبادرات الأممية: تدخلت أطراف دولية للإطاحة بنظام القذافي بفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا في بدايات الثورة 2011 بشن ضربات محدودة من الناتو، إلا أنها لم تتفق على رؤية واضحة في ليبيا ما بعد القذافي، والنتيجة كانت الانهيار السياسي والاقتصادي، وحرب الميليشيات والقبائل([39]). الملاحظ كذلك أن المبادرات الاممية تحاول منافسة المبادرات الليبية في العديد من المناسبات مثلا تم تحديد تاريخ مؤتمر روما في 13 ديسمبر 2015 في الفترة التي تم التوقيع على اتفاق تونس 11 ديسمبر 2015 والتوقيع النهائي في 16 ديسمبر 2015، ثم جاء مؤتمر روما والذي شارك فيه العديد من الأطراف الدولية والإقليمية ولم يفض إلى شيء جديد سوى التأكيد على ضرورة الاتفاق بين الأطراف وإنهاء الأزمة الليبية([40]).أي لا يمكن التوصل إلى حل للنزاع الليبي إلا من خلال اتفاق أممي المتمثل في اتفاق الصخيرات وأي محاولة تنسيق أخرى غير واقعية وغير مقبولة.

كما نلاحظ ذلك من خلال التناقض الواضح في أدوار المبعوثين الأممين لدعم ليبيا منذ 2011، فالدبلوماسي اللبناني طارق متري الذي ترأس البعثة في أكثر المراحل حساسية اشتكى من انعدام الدعم الدولي لمهمته، بينما برناردينو ليون الإسباني كان له دور سلبي في إدارة الصراع إذ انحاز لصالح معسكر حفتر والبرلمان على حساب المعسكر الآخر. أما مارتن كوبلر المبعوث الألماني عمل على تصحيح المسار بعض الشيء بمساهمته الكبيرة في اختراق الأزمة والمساهمة في الخروج باتفاق الصخيرات، لكن الاتفاق نفسه لم يحض بدعم دولي كبير ولا إقليمي ولا داخلي، ذلك للتخبط في حسم المواقف المختلفة تجاه الانقسام الليبي، إذ هناك تصريحات دولية لدعم حكومة السراج في نفس الوقت تقديم دعم عسكري مباشر للواء حفتر ضد خصومه، وهو تناقض صارخ، أي أن فشل الأمم المتحدة في ليبيا مرتبط أكثر باختلاف رؤى الأطراف الدولية النافذة في كيفية إنهاء الحرب وشكل العملية

السياسية المنشودة[41]. وقد وافق مجلس الأمن في 16 جوان 2017 على تعيين الأكاديمي والدبلوماسي اللبناني غسان سلامة مبعوثا أمميا جديدا لليبيا. وبذلك يكون السادس بين الممثلين الخاصين للأمم المتحدة لدى ليبيا، وذلك بعد الأردني عبد الإله الخطيب، والبريطاني إيان مارتن، واللبناني طارق متري، والإسباني برناردينو ليون والألماني كوبلر [42].

2-أدوار القوى الدولية: لقد تركزت غالبية جهود القوى الكبرى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين على دعم جهود الامم المتحدة في إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية من خلال الحوار بين الفرقاء الليبيين وحث القوى الإقليمية على عدم التدخل أو دعم أي من الأطراف المتصارعة بالأسلحة، لكنها لم تترك هامش مناورة للأمم المتحدة إما بالنظر لعدم اكتراثها بالأزمة أو العجز عن التسوية [43] أو عدم أولويتها مقارنة بالأزمات الشرق أوسطية الأخرى تحديدا الأزمة السورية واليمنية وكذا تداعيات أزمة الخليج الاخيرة. ويمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى العوامل الخارجية المرتبطة بالتوازن الاقليمي والدولي إذ ليس من مصلحة الفواعل الأورو-أطلسية وامتداداتها في المجموعة الدولية اندلاع أي صراع في المنطقة يهدد أمنها ويؤثر سلبا على ضفته الشمالية. يُمثل تدفق الهجرة نحو شمال المتوسط، حسب التقرير العالمي 2016 حول الأزمة الإنسانية التي عاشتها البلاد بنزوح أكثر من 400 000 نازح داخلي وزيادة تناقص الإمداد بالخدمات الأساسية. مكن الانهيار الواسع للقانون وانعدام النظام إلى تحول العشرات من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من المرور إلى أوروبا عبر ليبيا مع الإشارة إلى وفاة حوال 31000 وهو يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط[44]. خلص تقرير صادر عن المفوضية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بشأن أنماط الهجرة في ليبيا إلى أن البلد أضحى وجهة مفضلة للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا على أمل الوصول إلى أوروبا، كما أن شبكات تهريب المهاجرين واللاجئين تتوسع بشكل كبير في ليبيا وصارت أكثر حرفية في التعامل مع المشكلات المتعلقة بالهجرة واللجوء[45].

3-التنافس والصراع الدولي على ليبيا: دخلت ليبيا ما بعد 2011 مرحلة جديدة من الصراع الدولي بتواجد القوى الغربية على اراضيها وفق العديد من الصيغ أساسها عسكري تدخلي أو مساعدات إنسانية أو مساندة طرف ضد الآخر أو تدريبات:

إيطاليا: تعتبر أكثر بلد أوروبي معني مباشرة بالملف الليبي، ذات حضور مُكثف سياسيا، اقتصاديا، إنسانيا وأمنيا-استخباراتيا، إذ أرسلت قوات إلى طرابلس بدعوى حماية سفارتها التي فتحتها بعد عامين من إغلاقها، وأرسلت مستشفى ميداني إلى مدينة مصراته يضم 200 شخص نصفهم عسكريون، خلال عملية تحرير مدينة سرت من تنظيم داعش. توجد بارجتين حربيتين إيطاليتين قرب السواحل الليبية الغربية ليبيا. أما في قطاع النفط والغاز الليبي، تسيطر شركة "إيني" الإيطالية على معظم الاستثمارات وتملك حقول نفط وغاز بحوالي 50%، منها حقول أبو الطفل، البوري، الفيل وحقل الوفاء. كما شهدت في 2016، تدفق أزيد من 180 ألف مهاجر غير شرعي، غالبيتهم قدموا إليها من السواحل الليبية. وتخشى التنافس على النفوذ الإقتصادي من روسيا، خاصة وأن روسيا خسرت استثمارات بقيمة 10 مليار دولار قبل سقوط القذافي في 2011 ([46])، والنفوذ السياسي من فرنسا وغيرها.

فرنسا: كان الدور الفرنسي حاضرا في الملف الليبي منذ 2011 كلاعب أساسي مباشر خاصة في عهد الرئيس ساركوزي، أين كان لها دورا كبيرا في مجلس الأمن في هندسة والحصول على الأغلبية للقرار1970 وكانت أول دولة تعترف بالمجلس الانتقالي. كما تُؤثر في الشرق الليبي أكثر من غربه، لكن تراجع ذلك في عهد الرئيس هولاند مقابل بروز الدور الإيطالي، شاركت قواتها الخاصة في عمليات عسكرية لحفتر في بنغازي، وهو ما تأكد بعد سقوط مروحية فرنسية غرب طرابلس خلال مواجهات مع سرايا الدفاع عن بنغازي، وهم مسلحين من الشرق مناهضين لحفتر، ومدعومين من كتائب مصراته. كما تتواتر أخبار عن تواجد قوات خاصة فرنسية جنوب غربي ليبيا لمطاردة الجماعات المسلحة والإرهابية في شمال مالي والتي تجوب بلدان الساحل الإفريقي دون ردع([47]). ثم قام ايمانويل ماكرون بإحياء ملف الوساطة الدبلوماسية بعد شهرين من انتخابه رئيسا ليحاول اختراق ليبيا مُجددا.

روسيا: تتواجد حاملة طائرات روسية في المياه الإقليمية الليبية الشرقية، الأميرال كوزنيتسوف، الراسية في ميناء طبرق، أين اجتمع حفتر مع رئيس أركان الجيش الروسي، فاليري غيراسيموف، وأجرى مباحثات مع وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أين أراد حفتر التزود بالسلاح. وبحسب الدكتور جواد الحمد، الخبير الاستراتيجي الأردني، مدير مركز دراسات الشرق الوسط بالأردن، فإن:"روسيا لن تلتزم بالحظر الدولي المفروض على توريد السلاح إلى أطراف الصراع في ليبيا"، مستشهدا بـ"إرسال موسكو أسلحة ثقيلة إلى سوريا"، ولم يستبعد أن:"تقوم موسكو بتفعيل اتفاقية وقعتها مع نظام القذافي في2008، وكان مقررا أن تدخل حيز التنفيذ في2010، ومن بين بنودها السماح بإقامة قاعدة بحرية روسية في بنغازي، جنوب البحر الأبيض المتوسط على غرار قاعدة طرطوس الروسية في سوريا شرق البحر الأبيض المتوسط. لكن تواجد قواعد بحرية أو جوية يعني تهديد الساحة الخلفية الأوروبية، بحسب الخبير الاستراتيجي الأردني، قائلا: "أوروبا قلقة من أي تحرك روسي شرقي ليبيا، فهذه مسألة جوهرية بالنسبة لها". كما نقلت وكالات الأخبار في 13-03-2017 اتفاق بين موسكو والقاهرة على تجديد اتفاقية إنشاء القاعدة التي أقامها الإتحاد السوفياتي زمن الحرب العالمية الثانية بـ"سيدي البراني" غير بعيد من طبرق ([48]).

الولايات المتحدة الامريكية: شاركت قواتها الجوية بشكل مباشر في عملية تحرير سرت ضد داعش، إضافة إلى تواجد قوات خاصة أمريكية وبريطانية في المنطقة الفاصلة بين مصراته وسرت، وظهر ذلك جليا خلال اشتباكات مع عناصر داعش، في ماي 2016، خلال عملية البنيان المرصوص التابعة لحكومة الوفاق لتحرير سرت. الحكومة المؤقتة تحدثت عن "معلومات تفيد بوجود أكثر من ألف جندي أمريكي دخلوا ليبيا خلسة ومتمركزين في إحدى ضواحي العاصمة([49]). كثيرا ما يعتبر محللون روس أن نشاط الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط يمثل أحد أوجه الرد على الدرع الصاروخية الأمريكية المنصوبة شرقي أوروبا، وتعتبرها موسكو تهديدا مباشرا لأمنها القومي، غير أن إقامة قاعدة بحرية روسية في ليبيا، بحسب الخبير الاستراتيجي الأردني جواد الحمد:"يتيح للجيش الروسي التواجد على

مسافة أقرب من أوروبا والقواعد الأمريكية في جزيرة صقلية الإيطالية. وهذا غير مقبول استراتيجيا بالنسبة لواشنطن"..إن الصمت الأمريكي الراهن تجاه التمدد الروسي في ليبيا ربما يهدف إلى توريط الدب الروسي أكثر في مستنقع النزاعات الدولية بالشرق الأوسط، وربما يعبر عن رضا غربي عن هذا الدور الروسي في محاربة الإرهاب". وأضاف:" إن واشنطن اتخذت قرارا مبكرا بعدم التدخل العسكري في ليبيا، وتركت الأمر إلى حلفائها الأوروبيين، مع ترك قوات أمريكية صغيرة على الأرض، سواء في ليبيا أو العراق أو سوريا"(50).

خامسا: تقييم مساعي الأطراف المختلفة: توجد في ليبيا أربع تحديات أساسية: أولا، تنازع السلطة بين مجلس النواب في الشرق وحكومة الوفاق والمجلس الرئاسي في الغرب، أي "انقسام الشرعية"، فمجلس النواب مُعترف به كجهاز تشريعي وحيد والمجلس الرئاسي معترف به كجهاز تنفيذي وحيد، ما أدى لعدم اكتمال الشرعية التنفيذية ولا الرئاسية. ثانيا، انتشار الميليشيات المسلحة في كل البلاد ذات الولاءات المتباينة، متطرفة، قبلية، تحت لواء حكومة الوفاق، مجموعات تابعة لحفتر، أو لقوات فجر ليبيا، والتي تتهم بعضها بعضا بالإرهاب والانقلاب. ثالثا، ملف الهجرة غير الشرعية وخطر الانتقال إلى الضفة الشمالية من المتوسط للوصول إلى إيطاليا. رابعا، التدخل الخارجي في الملف. وعليه، يمكن التوصل للنتائج التالية:

1- تفتقد ليبيا ما بعد القذافي للمشروع الوطني الموحد والرؤية السياسية الواضحة التي تفرض سلطة مركزية قوية وتوحد النسيج المجتمعي والمؤسسات المستقرة سياسيا، امنيا واقتصاديا، في ظل تراجع الحس الوطني مقابل الحس الجهوي والقبلي، ووجود السلاح، ما يُرشح المرحلة الانتقالية أن تكون طويلة ومعقدة.

2- تعاني ليبيا من أزمة المراوحة، والتفاقم، وعدم النضوج والتوجه نحو الحل بالنظر إلى تشابك المعطيات-الفواعل-التفاعلات، انعدام التوازن بين الداخل والخارج وعدم رغبة الأطراف الخارجية حلحلة الوضع الليبي لم يتم التوصل للحل السلمي لتسوية الأزمة الليبية بالرغم من كثرة وتعدد المبادرات والمسارات مع استمرار التموقع وتفضيل المصالح.

3- تبقى عملية بناء التوافقات الداخلية، الحوار البيني، هي الدافع الأساسي للحل في ليبيا. الإرادة الوطنية والشراكة البينية، ودعم دول الجوار الإقليمي مهم جدا.

4- تعد الأزمة الليبية شأنا مغاربيا وإفريقيا بامتياز مع ضرورة وضع جدول اعمال وترتيب للأولويات في ليبيا محور الصراع الدولي والإقليمي وعلى الجزائر تنويع حزمة تحركاتها المتعددة الاتجاهات والمسارت: دبلوماسية-مشاورات-العمل مع الفواعل على الارض بالتنسيق مع الفواعل المحلية والاقليمية.

الهوامش:

[1] -مصطفى التير، العسكر ومعضلة التحول الديمقراطي: دراسة الحالة الليبية، في الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،2016. ص ص 24-25.

[2]- Luis Martinez, Libye : violence , fédéralisme et démocratie. In The Algerian Journal of Political Sciences and International Relations. Third Issue-December. P.15.

[3] - محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012. ص ص 34-35.

[4]- محمد نجيب بوطالب، نفس المرجع السابق، ص ص 40-41.

[5]- محمد نجيب بوطالب، نفس المرجع السابق، ص ص 59-60.

[6]-Moncef Djaziri, "Tribus et Etat dans le système politique libyen", (Outre-Terre 2009/3), p.128-130.

[7] - يوسف محمد جمعة الصواني، الإنتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق، في: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014، ص ص 267-268.

[8]- محمد سليمان الزواوي، التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية، رؤية تركية، تركيا: مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية (ستا)، العدد 3، خريف 2014، ص ص 28-29.

[9] - يوسف محمد جمعة الصواني، الإنتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق، في: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014، ص ص 270-271.

[10]-The World Bank, Libya's Economic Outlook - Spring 2016

[11]- United Nations, Human Development Report 2015, Table A1

[12]– عباس بوغانم، تقرير عن: الملتقى الدولي: "ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة"، تونس 2–3حزيران–يونيو 2015، المستقبل العربي، ص 170.

[13]– عباس بوغانم، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[14]–وليد أرتيمة، المشهد الليبي: استمرار تعقيدات الحل السياسي والعسكري، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2016. ص 02.

[15]–Karim Mezran et al., ‘’Une dernière chance pour la Libye’’, Outre–Terre 2015/(N°44), p. 119–127.

[16]– المهدي ثابت، ليبيا: تناقضات المشهد وشروط الحل. 11 اغسطس 2016.–http://www.csds–center.com

[17] – المهدي ثابت، ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق. عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية. 11 أفريل 2017. http://www.csds–center.com

[18]– المهدي ثابت، ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق. مرجع سابق.

[19]– المهدي ثابت، ليبيا: التوازنات الجديدة وأثرها على المشهد. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية. 31 ماي 2017. http://www.csdscenter.com

[20]– المهدي ثابت، ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق. مرجع سابق.

[21]– المهدي ثابت، ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق. مرجع سابق.

[22]– المهدي ثابت، ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق. مرجع سابق.

[23]– محمود علوش، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 18 أغسطس 2016، ص 01

[24] – محمود علوش، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 18 أغسطس 2016، ص 02

[25]– محمود علوش، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، نفس المرجع السابق، ص 03

[26] – محمد التومي، استراتيجيا "داعش" في ليبيا بين سكونية التاريخ وحراك الجغرافيا، مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسيّة. 20 فيفري 2017. http://www.csds–center.com

[27] – المهدي ثابت، ليبيا: تناقضات المشهد وشروط الحل. مرجع سابق.

[28] –عبد النور بن عنتر، تهديدات غير وجودية.. الإرتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب، ص www.siyassa.org.eg.23

[29] –عبد النور بن عنتر، تهديدات غير وجودية.. الإرتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة ص ص 23–24. www.siyassa.org.eg

[30] – محمود علوش، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، مرجع سابق، ص 04

[31] –عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية فشل جماعي، 22–10–2016/www.alaraby.co.uk/opinion

[32]–عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية فشل جماعي، نفس المرجع السابق.

[33] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا في الصراع السياسي والصراع العسكري، دراسات شرق أوسطية، (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان)، العدد 73، صيف 2015، ص17.

[34]– أشغال قمة دول جوار ليبيا واللجنة الإفريقية الرفيعة المستوى مبادرة إفريقية لحل الأزمة ، بوابة إفريقيا الإخبارية، 09-11-2016. www.Afrigatenews.net

[35]–حفتر "يبحث" الأزمة الليبية في الجزائر www.aljazeera.net/news/arabic/2016/12/18

[36]–http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/2/20

[37]– عباس بوغانم، مرجع سابق، ص 171-174.

[38]– خليل الكلاعي، ليبيا: المبادرة التونسية الجزائرية المصرية، أوجه التعثر وأسباب القصور. 27 ماي 2017.http://www.csds-center.com

[39]– Libyan : Examination of intervention and UKs future policy options, House of Commons, Foreign Affairs Committee. Third Report of session 2016-17. P. 03.

[40]– يمنى سليمان، تطورات الأزمة الليبية في ضوء اتفاق تونس، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية، 15 ديسمبر 2015، ص ص 2-3.

[41] – محمود علوش، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 18 أغسطس 2016، ص ص 03-04

[42]–http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/6/18

[43] –عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية فشل جماعي، 22-10-2016.

[44]–www.hrw.org/ar/world-report/2016-country-chapters/285661

[45] – تقرير أممي: ليبيا الوجهة المفضلة للمهاجرين واللاجئين الأفارقة للعبور إلى أوروبا. 03-07-2017. http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40480085

[46]– ليبيا تتحول إلى ساحة صراع بين روسيا والغرب https://info.politics-dz.com/2017/02/17

[47]– مرجع نفسه

[48]– محمد التومي، في العلاقة السرية بين حفتر وداعش في المنطقة الشرقية، مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسيّة. 05 أفريل 2017. http://www.csds-center.com

[49]– ليبيا تتحول إلى ساحة صراع بين روسيا والغرب https://info.politics-dz.com/2017/02/17

[50]– مرجع نفسه.